ندوة إقليمية حول مساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

طارق العلمي

معالي الدكتور سعاده الشامى، نائب رئيس مجلس الوزراء في حكومة الجمهورية اللبنانية،

Mr. Bat-Erdene

أيها السيدات والسادة الحضور الكريم،

أصالة عن نفسي ونيابة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، أتوجه إليكم أيها الحضور الكريم بخالص السلام و أحر التحية،

أما بعد،

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم جميعا في هذا الاجتماع الهام الذي يروم تدارس مساهمة التنمية المستدامة في التمتع بحقوق الإنسان.

لطالما أكدت الأمم المتحدة بمختلف وكالتها المتخصصة وهيئاتها ، وأخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر مجلس حقوق الإنسان ، في قراره 35/21 المعتمد في عام 2017 ، أن التنمية تساهم بشكل كبير في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها وبدون استثناءات. كما تناشدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل معا من أجل تحقيق تنمية قوامها الإنسان، ومحورها الشعوب من أجل خدمة البشرية كهدف أسمى. كما دعيت الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى تخصيص الموارد لمساعدة الدول ، على النحو المطلوب، في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، مما يسمح بتمتع الجميع بحقوق الإنسان.

إدراكا مني لضيق الوقت، آثرت أن أركز بإيجاز في مداخلتي هذه على بضعة مبادئ أساسية لإبراز الارتباط الوثيق بين تحقيق تنمية بشرية شاملة ومستدامة في إطار رؤية تساهم في إعمال حقوق الإنسان.

إن الحق في التنمية هو حق راسخ من حقوق كل إنسان، وهو يشمل حق المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفي الإسهام فيها والاستفادة منها. والحق في التنمية هو حق يعزز قدرات الأفراد، من خلال حرية الرأي والتعبير والسعي والإنجاز، ويكثر من أطياف خياراتهم. كما يمنح الأفراد والمجتمعات نهجاً شاملاً لإعمال حقوق الإنسان من خلال مراعاة كل من الهياكل والعمليات والنتائج، مع الاعتراف باستحقاقات الأفراد كما الجماعات، دونما الإخلال بحقوق الأجيال المقبلة أو تهديد آفاقها ومستقبلها. كما ينبغي تكامل الحق في التنمية مع تناول الحقوق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وفي الغذاء وفي المياه والصرف الصحي. يعتبر هذا اساسياًا في منطقة تكافح بشكل متزايد لتحقيق الأمن المائي والغذائي مع زيادة تأثير تغير المناخ. حيث يعاني حوالي 116 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي و 51 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات وتلك التي تعتمد على واردات الغذاء بشكل اساسي من اوكرانيا وروسيا. وتعاني المنطقة ايضاً من انعدام الأمن المائي حيث يقيم 90 في المئة من السكان، أي 392 مليون نسمة، في بلدان شحيحة بالمياه.

أجل، إن الحق في التنمية يجعل من الإنصاف والمساواة والعدالة محددات أساسية للتنمية، ويعزز تجسيد حقوق الإنسان والحريات الأساسي في الواقع الملموس.وبناء على هذا المبدأ ووفقا لمنهجية توحيد الجهود والآداء، لا تتذخر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أدنى جهد، بالتعاون مع شركائها داخل الأمم المتحدة وخارجها، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ولا سيما أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، في إطار رؤية شاملة متعددة الأبعاد والروافد، تتيح خلق بيئة تخول الجميع التمتع بهذه الحقوق كافة....حيث ركزت (الخطة) على ضرورة إيلاء فئة الشباب على وجه الخصوص دورا محّوريا في تنفيذ جميع الاهداف، لا بل اشادت وشدّدت على قدرتهم وطاقاتهم الخلاّقة والهائلة في المساهمة لتسريع الوصول الي اهداف التنمية المستدامة ضمن إطار "عقد العمل". ولكن للمنطقة العربية وجهان في هذا الشأن؛ الاول ايجابي الملامح حيت تتمتع المنطقة العربية تحديدا بزخم ديمغرافي، إذ ان اكثر من 60% من السكان هم دون ال30 عاما. ولكن

في الوجه الاخر لهذه الفرصة التاريخية صورة قد تبدو بكل صراحة قاتمة ومقلقة لان الكثير والكثير من الشاب لا يزال خارج التعليم لا يحصل على عمل لائق كما يستحق، يهاجر كل يوم وبشكل غير آمن ونظامي لينشد حياة افضل واكرم، وفي بلدان عربية تشهد نزاعات مستمرة، يجّند الشباب قصرا وحتى الاطفال منهم ويحرمون من ابسط حقوقهم الانسانية، حقهم في الحياة والعيش الآمن وحقهم في الحصول على أدنى مقومات التنمية البشرية.

إن هذه الرؤية الشاملة، وحدها كفيلة بإيجاد صلات وصل و نقاط مشتركة تجمع بين جهود حركات ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الداعية للديمقراطية والجهات المانحة والمؤسسات المتخصصة في مجال للتنمية. لأن لهذه المنظمات، على تنوع اختصاصات مجال عملها ومشاربها، لها أهدافًا مشتركة ولو أن الأمر لا يبدو جليا دائما للبعض منذ الوهلة الأولى، مما جعل بعض الأطراف لا تنظر دائمًا إلى بعضها البعض على أنها حليفة في خدمة القضية الأسمى، أي رفاه الإنسان ورغد عيشه. وإن كان الأمر كذلك في الماضي، فاليوم لقد تغيرت هذه الصورة النمطية القائمة على ضيق الاختصاصات وتنافرها، إذ قد بات بإمكاننا أن نجزم يقينا أن هذه الأطراف قد أوجدت أرضية مشتركة، محورها مفهوم "النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان".

أجل، إن أي أجندة تنمية ناجحة يجب أن ترتكز على قدرة الحكومات على تلبية احتياجات مواطنيها وتمكين مواطنيها من ممارسة فعلية، وليس صورية، لحقوقهم الأساسية وحقهم في التنمية والعيش الكريم في سلام وفي بيئة آمنة تخولهم مساءلة الحكومة والمشاركة في صنع القرار. إذ ينص الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على أنه لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة بدون الحق في المشاركة السياسية وبدون القضاء على الفساد ومعالجة أسباب النزاعات وانعدام الأمن.

وبالتالي، يجب أن تضع أي خطة إنمائية ذات مصداقية في صميمها خطة تضمن أيضا حق الإنسان في الأمن والسلام، بحيث ينبغي أن يكون كل شخص، وبخاصة أولئك الذين يتواجدون في دول متضررة من النزاعات، قادرا على أن يعيش حياة كريمة ومسالمة ومُرضية، خالية من النزاعات العنيفة وانعدام الأمن. فعلى الدول فرادى كما المجتمع الدولي أن يركزوا على كفالة سلام إيجابي ومستدام وليس فقط مجرد غياب العنف، إذ أن غياب العنف في بعض الأحيان يمكن أن يخفي في ثناياه إرهاصات كامنة لعدم الاستقرار في المستقبل. فجميع البلدان معرضة، نظريا، لخطر نشوب النزاعات العنيفة كما أن الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون انعدام الأمن في حياتهم اليومية. ولهذا، يتعين على جميع الدول الحد من مخاطر النزاعات العنيفة وانعدام الأمن عن طريق إعمال حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتركيز في خططها التنموية على مسائل من قبيل الحد من الفساد، وتحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة والأمن، وشمول التنمية البشرية لجميع الفئات الاجتماعية، دونما استثناء.

هذا فيما يخط البعد الوطني للمسألة، أما على الصعيد الدولي فإن أوجه عدم المساواة بين كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتزايد باستمرار وتشكل تحديًا خطيرًا للتنمية على الصعيد العالمي. فتقارير عديدة أصدرتها مؤسسات الأمم المتحدة، ومنها الإسكوا، سلطت الضوء على مسألة العدالة الاجتماعية وعلى عدم تكافؤ الفرص بين المواطنين في البلد الواحد من جهة وبين البلدان المتقدمة والنامية من جهة أخرى، وبخاصة على عدم المساواة في الوصول إلى الموارد وتوزيع السلطة داخل الدول وفيما بينها. كما خلصت هذه التقارير والدراسات الأممية إلى أن ما لم يتم تصحيح أوجه القصور في المساواة هذه ، فإن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أجندة 2030، وضرورة الالتزام بالعدالة الاجتماعية والإنصاف وحقوق الإنسان - لن تتجسد في أي تقدم ملموس في التنمية البشرية.

وفضلا عن مسائل السلام والأمن والمساواة، حري بنا أن نشير ولو بعجالة إلى مبدأ آخر من مبادئ حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في الوصول إلى المعلومات بشكل أساسي وضمان حرية التعبير وحرية السعي وراء المعلومة، وتلقيها ونقلها. ونخص بالذكر تلك المعلومات التي تحتفظ بها، أو بالأحرى تحتكرها أحيانا، المؤسسات العامة والأنظمة. فالحق في الوصول إلى المعلومة يساعد على تمكين الشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع القرار، وما الصحافة الحرة إلا مكمل أساسي وعنصر ضروري لذلك. وهذا بدوره يمكن أن يدعم حق الناس في المشاركة في إعمال الحكم الرشيد والحوكمة السديدة - كما هو محدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأعيد التأكيد عليه في اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية. إن هذا المبدأ أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا في في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نقف على العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام، وبناء على هذا التوجه نحاول رصد الأسباب طوية الأمد والجذور العميقة لانعدام السلام والأمن في المجتمعات العربية من أجل

استنباط العلاقات السببية ورسم المسارات المؤدية إلى سلام مستدام وأمن بشري مستدام للمجتمعات يتمتع فيه كافة المواطنين، نساء ورجالا، بجميع حقوق الإنسان.

أجل، يتطلب تحقيق السلام واستدامته فهما رصينا لآليات النزاعات والأمن والأسباب الكامنة التي تؤجج الصراعات بين الدول وداخلها. كما ننظر إلى السبل الكفيلة بدفع عجلة التغيير الإيجابي طويل الأمد من خلال رصد العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة وحقوق الإنسان، وبشكل متزايد اليوم البيئية أيضا، وتحليلها من أجل مساعدة الدول العربية على صوغ سياسات رصينة كفيلة بالقضاء على شتى أنواع الظلم الاجتماعي والتمييز والتهميش، بغية تحقيق السلام والتنمية واستدامتهما.

إن السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان أوجه ثلاث لحقيقة واحدة ! فلا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام، وكلاهما لا يتحقق بدون حقوق إنسان كاملة مكتملة. وهنا أضيف أن لا سلام ولا تنمية بشرية فعلية بدون عدالة! فالعدالة أصل متأصل في مفهوم السلام وحقوق الإنسان وليس مكونا ثانويا يمكن تجاهله. فتماسك المجتمعات واستقرار الدول واستدامة السلام والأمن الدوليين في آخر المطاف، ينبع من قدرتنا جميعا على وضع منظومة متكاملة تشمل الجميع ولا تقصي أحدا، وتضمن المساواة في الحقوق والواجبات دونما تمييز أوتهميش، فضلا عن استغلال أمثل ومستدام للموارد الطبيعية والقدرات المتاحة.

فقط رؤية متكاملة لتنمية البشرية تجمع بين حقوق الإنسان بأبعادها المتعددة ومنظومات حوكمة وطنية ودولية منصفة وعادلة ستكون قادرة على تحقيق رفاهية المجتمعات ومنع النزاعات داخل المجتمعات وبين الدول. ولذلك على مدى السنوات الثلاثة الماضية، عملت الإسكوا على إعادة التفكير في مفهوم التنمية وأنتجت تقرير تحديات التنمية في العالم الذي يطرح قضية إعادة تقييم التقدم التنموي من خلال منظور تحليلي أوسع. ويقترح هذا التقرير دليل تحديات التنمية الأكثر ملاءمة لتقييم ومعالجة التحديات المعقدة التي تواجه المنطقة العربية والمناطق الأخرى. كخطوة أولى نحو هذا الهدف ، يكيّف مؤشر تحديات التنمية العالمية مؤشر التنمية البشرية العالمي ليعكس جودة إنجازات التنمية البشرية . ومع ذلك ، يذهب مؤشر تحديات التنمية أيضًا إلى ما هو أبعد من هذا التعديل. حيث دمج أبعاد أخرى ، و تناول تحديين لهما أهمية أساسية على جميع المستويات: الاستدامة البيئية والحوكمة

هناك نتيجتان رئيسيتان للدول العربية. أولاً ، لا توجد أي دولة عربية ضمن مجموعة الدول التي تواجه تحديات منخفضة أو منخفضة جداً. من بين الدول العربية التسعة عشر التي تم تقييمها من خلال هذا الدليل، تواجه 7 دول مستوى مرتفع من التحديات ، وتواجه 3 دول مستوى مرتفع جداً من التحديات وتشكل هذه الدول موطن لما يقارب 283 مليون فرد أو 70 في المائة من سكان المنطقة العربية. تواجه ا الدول التسعة المتبقية مستوى متوسط من التحديات. ثانياً، تتكبد العديد من دول المنطقة العربية خسائر كبيرة في الترتيب على دليل تحديات التنمية (DCI)مقارنةً بدليل التنمية البشرية(HDI) أو بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.. تعزز هذه النتائج الاستنتاج بأن الحوكمة هي التحدي التنموي الرئيسي الذي يواجه الدول العربية. كما يمكن القول أنها السبب الأساسي للتحديات الأخرى المتعلقة بالتنمية البشرية والاستدامة، التي كما تعلمون ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنزاعات.

لذا، أناشدنا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة لإعادة النظر في كثير من السياسيات العامة، وبخاصة الاقتصادية و الاجتماعية، من أجل بناء غد أفضل للبشرية جمعاء، يتمتع فيه جميع المواطنين بكامل حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتمنى لكم مداولات مثرية وأشكركم على حسن إصغائكم.